مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

مؤامرة اغتيال ولي العهد مولاي الحسن
فبراير/ شباط ١٩٦٠

د. نعيم الخرازي
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
أكاديمية الدار البيضاء
سطات – المملكة المغربية

مُلَخّص

يتناول هذا المقال محطة من محطات الصراع حول السلطة في المغرب بين القصر والاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد الاستقلال عرفت بـ «مؤامرة اغتيال ولي العهد فبراير/ شباط ١٩٦٠». وتعالج إشكالية تتعلق بظروف هذه المؤامرة ورهانات الأطراف الفاعلة فيها ونتائجها. يهدف المقال إلى تحديد السياق التاريخي لمؤامرة اغتيال ولي العهد مولاي الحسن فبراير/ شباط ١٩٦٠، ورصد أسباب انتقال العلاقة بين القصر وجزء من الحركة الوطنية وحركة المقاومة وجيش التحرير من التعاون والتحالف ضد الاستعمار إلى المواجهة والاصطدام بعيد استقلال المغرب الذي بلغ حد الاعتقال والتعذيب والإعدام. ويبين كذلك رهانات وأهداف السلطات الأمنية من اختلاق مؤامرة اغتيال ولي العهد للزج بقادة عناصر المقاومة وجيش التحرير في السجن في أفق حل جيش التحرير بالجنوب نهائيا، وكسر شوكة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كما يتتبع أهم ردود الفعل على اعتقال أولئك المقاومين، ويوضح تداعيات هذه «المؤامرة» على احتدام الصراع السياسي بين المعارضة الاتحادية ونظام الحسن الثاني في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٢ فبراير ٢٠٢٢
تاريخ قبول النشر: ١٩ أبريل ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

الحركة الوطنية؛ القصر؛ جيش التحرير؛ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية؛ المؤامرة

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2022.286054

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

نعيم الخرازي. "مؤامرة اغتيال ولي العهد مولاي الحسن (فبراير/ شباط ١٩٦٠)".- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد السادس والخمسون؛ يونيو ٢٠٢٢. ص ١٥٩ – ١٦٦.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: naim.elkharrazi@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّوريةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

لم يصمد التحالف بين القصر وبين بعض مكونات الحركة الوطنية، وخاصة منها حزب الاستقلال وبعض عناصر المقاومة وجيش التحرير طويلا بعد سنة ١٩٥٦. فقد اختلفت الرؤى حول المسار الذي ينبغي أن يسلكه المغرب المستقل، وتباينت المواقف حول التدبير السياسي وحول بعض القضايا الأساسية من قبيل محادثات إيكس ليبان، جيش التحرير، استكمال تحرير ما تبقى من الأراضي المستعمرة، أملاك الخونة والمعمرين، الإبقاء على الضباط المغاربة الذين عملوا في صفوف القوات الاستعمارية ضمن القوات الملكية المسلحة، جلاء القوات الأجنبية، مسألة تشكيلة الحكومات، وصلاحيات الملك.

وتصاعد الصراع حول السلطة بالتدريج بين الجناح التقدمي في حزب الاستقلال ومناصريه وبين ولي العهد وفريقه، ليتعمق الشرخ بعد تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية شتنبر/ أيلول ١٩٥٩. وقد اتخذ ذلك الصراع مظاهر متعددة ووظف وسائل مختلفة، تراوحت بين المشروعة وغير المشروعة (محاكمات سياسية وعسكرية، اختطافات، اغتيالات، أعمال مسلحة...). كما مر بمحطات أساسية من بينها المحطة المشهورة بنعت «مؤامرة اغتيال ولي العهد فبراير/ شباط ١٩٦٠». فما هو السياق التاريخي لهذه المحطة؟ ما هي الأطراف المسؤولة عنها والفاعلة فيها؟ وما نتائجها وتداعياتها اللاحقة؟

أولاً: السياق التاريخي لـ «مؤامرة اغتيال ولي العهد فبراير/ شباط ١٩٦٠»

لفهم أسباب الاصطدام بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبين القصر، وبالتالي فهم مؤامرة اغتيال ولي العهد فبراير/ شباط ١٩٦٠ في سياقها التاريخي، ينبغي استحضار الأحداث في الفترة الممتدة ما بين أواخر سنة ١٩٥٥ وبداية سنة ١٩٦٠.

بدأ الخلاف بين مكونات الصف الوطني بمعارضة تيار من المقاومة وجيش التحرير لمحادثات إيكس ليبان وشكل الاستقلال الذي حصل عليه المغرب بعد إلغاء معاهدة الحماية يوم ٢ مارس/ آذار ١٩٥٦. وفي المقابل، عمل القصر على حل جيش التحرير بالشمال وإدماج عناصره في القوات الملكية المسلحة وأسلاك الدولة صيف ١٩٥٦، وهو ما رفضه التيار سالف الذكر الذي قرر مواصلة الكفاح المسلح إلى غاية تحرير ما تبقى من التراب الوطني واستقلال باقي أقطار المغرب العربي. وفي لقاء بين محمد الخامس ووفد عن المقاومين، تقرر السماح لهؤلاء بالتوجه إلى الجنوب لتحريره من الاستعمارين الفرنسي والإسباني. كما اتصل ذلك الوفد بولي العهد مولاي الحسن بصفته القائد الأعلى للقوات الملكية المسلحة الذي وعدهم بإمداد عناصر جيش التحرير بكل مستلزماته لاستكمال التحرير التام[١].

وهكذا نشأت نواة جيش التحرير بالجنوب صيف سنة ١٩٥٦. وانقسمت الصحراء إلى قيادتين: واحدة في كلميم يرأسها محمد بن حمو المسفيوي يساعده إدريس بن بوبكر جناح بن عاشر، إدريس العلوي، وتقوم بتسيير العمليات الحربية في الصحراء وموريتانيا[٢]. والقيادة الثانية في أرفود، أشرف عليها محمد بوراس الفيكيكي بمساعدة امبارك الورداني، أحمد منير بن بوشعيب، عبد الرحمان البيضاوي، فهمي بلعيد. وكانت مهمتها مقاومة القوات الفرنسية في المغرب الشرقي، وعلى طول الحدود المغربية الجزائرية[٣].

أصبح جيش التحرير بالجنوب قضية محورية في خلفيات ورهانات واستراتيجيات القوى السياسية الفاعلة في السنوات الأولى للاستقلال ما بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٥٩؛ حيث كان الصراع على أشده بين القصر وحزب الاستقلال ثم الجناح الراديكالي في ذات الحزب الذي سيشكل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حول السيطرة على هذا الجيش. فالقصر عمل منذ سنة ١٩٥٦ على تفكيك هذا الجيش وإدماج عناصره في القوات الملكية المسلحة تحت الضغوط الفرنسية، ولعدة اعتبارات أمنية وسياسية لفرض سلطة الدولة وهيبتها. وسمح لعناصر جيش التحرير بالشمال بالتوجه نحو الجنوب والحدود الشرقية رغبة في إبعادها عن الرباط وباقي المناطق الحضرية؛ لأن بقاءها يشكل خطرًا[٤] بينما سعى حزب الاستقلال جاهدا إلى إحكام قبضته على المقاومة وجيش التحرير لتقوية وتعزيز نفوذه في البلاد. كما أن ولي العهد مولاي الحسن كان يتوجس من عناصر جيش التحرير بالجنوب التي لم تنضم إلى القوات الملكية المسلحة خاصة مع وجود أحد قادته، وهو محمد البصري القريب من المهدي بن بركة[٥]؛ حيث تنسب بعض وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي هذا الجيش إلى الفقيه مباشرة Armée de Libération Marocaine du Fquih، وتعتبر محمد بن حمو المسفيوي قائده الميداني[٦].

واجه جيش التحرير بالجنوب عدة صعوبات في أداء مهمته، واتهم بعض قادته ولي العهد بالوقوف وراء العراقيل و«المؤامرات» التي استهدفته[٧]. ومع مرور الوقت، ازداد التوتر حدة بين القصر وقيادة جيش التحرير عقب بعض الأحداث مثل

اعتقال عناصر جيش التحرير أبناء التهامي الكلاوي وحجز أملاكهم بمراكش ونواحيها، واختطافها الضابط الفرنسي مورو، والملازم (الليوتنان) بيران في فم الحصن وبويزكارن الأمر الذي اعتبرته الأوساط الإعلامية والسياسية الفرنسية تجاوزا للسلطات الإدارية للدولة، وازدواجية للسلطة بالجنوب[٨]. بالإضافة إلى أحداث بوعرفة غشت/آب ١٩٥٨ التي شهدت مواجهات بين عناصر من جيش التحرير محسوبة على محمد الفقيه البصري وأخرى موالية لعلال الفاسي[٩]. وترتب عن الأحداث، انعقاد اجتماع طارئ لحكومة أحمد بلافريج، وإلقاء قوات الجيش الملكي القبض على مسؤولي جيش التحرير بأرفود ونقلهم إلى الرباط، وكذا تطويق مراكز جيش التحرير ببوعرفة وفكيك وأرفود[١٠].

اجتمع المجلس الحكومي يوم ٢٧ غشت/آب ١٩٥٨ لمناقشة الوضع في بوعرفة[١١]. وأصدر الديوان الملكي بلاغا جاء فيه، أن السلطات المحلية اعتقلت العناصر المسؤولة عن تلك الأحداث، وتمت إحالتهم على القضاء. كما أكد أن الدولة تلتزم بضمان أمن المواطنين واحترام القانون[١٢].

وانتقد قادة جيش التحرير عدم مساندة الدولة لمجهوداتهم خلال حصارهم القوات الإسبانية في سيدي إفني سنة ١٩٥٧[١٣]، وعدم وفائها بالتزاماتها المالية تجاه جيش التحرير؛ إذ لم تتوصل قيادة هذا الجيش بميزانية خمسة أشهر كاملة سنة ١٩٥٧، وميزانية سبعة أشهر سنة ١٩٥٩ مما تسبب في تراكم الديون التي بلغت ٥٧,٩١٧,٥٦٥ فرنكا سنة ١٩٥٩. بالإضافة إلى عدم التوصل بالأسلحة التي وعد بإرسالها محمد الغزاوي، مدير الأمن الوطني آنذاك، رغم استلامه المبلغ المالي المخصص لذلك من الحكومة. كما أن الأسلحة والذخيرة التي أرسلها ولي العهد إلى عناصر جيش التحرير اقتصرت على ألف بندقية من نوع عتيق أغلبها غير صالح للاستعمال مع عشر رصاصات لكل بندقية فقط[١٤].

وعبر قادة جيش التحرير عن امتعاضهم من استعمال القوات الفرنسية المطارات الموجودة في المغرب المستقل لتموين مراكز الجيش الفرنسي، وشن الغارات على مواقع جيش التحرير بالجنوب والثوار الجزائريين، ودعم القوات الإسبانية في سيدي إفني والساقية الحمراء. وأبدوا استياءهم من العراقيل التي وضعتها السلطات المركزية وكذا المحلية من عمال وقواد ورجال درك في طريقه، وتشجيعها الانشقاقات داخل صفوفه والإشاعات التي تطلقها عليه، واتهامه بالتآمر على العرش[١٥].

وحري بالذكر أن بعض قادة وعناصر جيش التحرير بالجنوب قاموا بعدة تجاوزات من قبيل التصرف في الأموال والتجهيزات والسيارات المصادرة من الخونة لحسابهم الخاص، وابتزاز ساكنة الجنوب للحصول على المال[١٦].

وتجدر الإشارة إلى أن حزب الاستقلال شهد منذ أبريل/نيسان ١٩٥٨ بعد استقالة حكومة البكاي الثانية احتدام الصراع بين جناحيه التقليدي والتقدمي مما أفضى إلى الانشقاق وتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية شتنبر/ أيلول ١٩٥٩ ذي التوجهات الاشتراكية والتقدمية، والذي تشكل من ثلاثة تيارات أساسية هي: التيار السياسي بزعامة المهدي بن بركة، والتيار النقابي بقيادة المحجوب بن الصديق، وتيار المقاومة وجيش التحرير وعلى رأسه محمد الفقيه البصري إلى جانب أعضاء من حزب الشورى والاستقلال ومن الحركة الشعبية والأحرار المستقلين. وكان ولي العهد مولاي الحسن ينظر بعين الريبة إلى هذا المولود الجديد، واعتبره منافسا قويا يجب إزاحته.

وساهمت الظرفية التاريخية الإقليمية والدولية آنذاك في خلق جو من التوجس وانعدام الثقة بين محمد الخامس وولي عهده مولاي الحسن من جهة وبين قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وجيش التحرير بالجنوب من جهة أخرى. فالحركة الوطنية المغربية شكلت استثناء نادرا في الدول المستقلة؛ ذلك أن كفاحها ضد الاستعمار لم يُتوج بوصولها السلطة على غرار حركات التحرر في الدول الآفروآسيوية، وكانت ترى أن من حقها المشاركة في الحكم وتسيير البلاد بينما رفض القصر تقاسم السلطة، وإشراك حركة المقاومة ونخبة الحركة الوطنية في تسيير شؤون البلاد مشاركة حقيقية عندما أصر على الاحتفاظ بحقه في تعيين الوزراء في الوزارات الأساسية مثل الداخلية والدفاع والبريد، واستعان بضباط كانوا يعملون في صفوف القوات الاستعمارية الفرنسية والإسبانية، وأسند إليهم مناصب عُليا في الدولة، وأقصى من ساهموا في استقلال البلاد.

وكان أولئك المقاومون وقادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يتوفرون على رأسمال رمزي ومشروعية تاريخية وتجربة نضالية مهمة اكتسبوها في مرحلة المقاومة ضد الاستعمار، وكانوا يعتبرون ويؤكدون في مجالسهم الخاصة أن كفاحهم ونضالهم هو الذي أرجع الملكية إلى المغرب من منفاها السحيق بمدغشقر، دون أن يقابل القصر الإحسان بالإحسان؛ فالتاريخ في المغرب يشكل مصدرا أساسيا للشرعية بالنسبة لكل القوى السياسية[١٧].

وإقليميًا، كان تأثير الأفكار الناصرية والبعثية جارفًا؛ لاسيما جمال عبد الناصر الذي كان محط إعجاب وتقدير، ومثالا ونموذجا ألهب حماس الجماهير والنخبة على السواء في كل أقطار العالم العربي. وشكلت الإطاحة بالأنظمة الملكية في مصر سنة ١٩٥٢، وتونس سنة ١٩٥٧، والعراق سنة ١٩٥٨، وتنامي الانقلابات العسكرية في العالم الثالث، ووصول الأحزاب الاشتراكية إلى الحكم في إطار المد الشيوعي بواعث قلق أخرى لدى القصر الذي خشي أن يلقى المصير نفسه.

وحري بالذكر أن ابن بركة لعب دورًا كبيرًا في توطيد علاقات الاتحاد الوطني الخارجية خاصة على الصعيدين العربي والأوروبي. كما أن هذا الحزب كان يحظى بعطف الأنظمة التقدمية العربية، ويتمتع بسمعة طيبة لديها، واستفاد أيضا من دعمها السياسي والمالي. وفي هذا الصدد أشار تيلغرام مؤرخ يوم ٢٢ يناير ١٩٦٠ من القنصلية الفرنسية بفاس إلى وجود اتصالات بين محمد الفقيه البصري وشخصية سامية مصرية قبل اعتقاله تؤكد دعم الحكومة المصرية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في حالة قيام جمهورية بالمغرب[١٨]. ولم تكن مثل هذه الاتصالات تخفى عن القصر مما زاد من مخاوفه تجاه الاتحاد الوطني؛ حيث تشكلت لدى مولاي الحسن قناعة مفادها أن هذا الحزب يتبنى توجهات جمهورية ويسعى إلى الاستيلاء على السلطة؛ خاصة وأن بعض قادته يتولون قيادة وتسيير جيش التحرير بالجنوب الذي يمكن أن يشكل أداة انقلابية، وتهديدا للملكية بالمغرب. ولهذا وضع مولاي الحسن حل جيش التحرير وكسر شوكة الحزب ضمن أولوياته الأساسية أواخر سنة ١٩٥٩ وبداية سنة ١٩٦٠. كما أن ولي العهد مولاي الحسن كان يرى أن الملك يجب أن يحكم ويسود، ولم يكن مستعدا لتقليص صلاحيات الملكية وتقاسم السلطة مع قادة الحركة الوطنية والمقاومة.

وفي إطار الصراع داخل حزب الاستقلال منذ أبريل/ نيسان ١٩٥٨، أصدر الجناح التقدمي في الثاني من أبريل سنة ١٩٥٩ جريدة التحرير للرد على هجمات العلم والصحف الأخرى مثل الأيام التابعة للجناح المحافظ في حزب الاستقلال، وتغطية عمليات جيش التحرير والثورة الجزائرية. تولى محمد البصري إدارة الجريدة، وعبد الرحمان اليوسفي رئاسة التحرير.

اتسم خطاب جريدة التحرير بالانتقاد الحاد واللاذع لبعض أجهزة الدولة؛ لاسيما وزارة الداخلية والجيش الملكي والأمن الوطني، وهذا ما عرضها لعدة مضايقات وثلاث متابعات قضائية ما بين غشت/ آب ودجنبر/ كانون الأول ١٩٥٩: دعوتان أقامهما وزيرا الدفاع الوطني والداخلية بتهمة القذف والمس بكرامة الجيش الوطني[١٩]، وثالثة رفعها وزير التهذيب الوطني (التعليم) ضد الجريدة بتهمة القذف[٢٠].

وتوج مسلسل الاصطدام بين الجريدة والسلطات باعتقال مديرها محمد البصري، ورئيس التحرير عبد الرحمان اليوسفي ١٥ دجنبر/ كانون الأول ١٩٥٩، وإيداعهما سجن لعلو بالرباط على إثر افتتاحية نشرت في عدد يوم ١٣ دجنبر/ كانون الأول ١٩٥٩، اعتبرها بلاغ صادر عن مجلس الوزراء مسا بالمؤسسات الوطنية[٢١]. وتوبع المسؤولان بتهم التهجم على مقام صاحب الجلالة، والقيام بأفعال من شأنها أن تخل بالأمن العام، والتحريض على ارتكاب الجرائم ضد أمن الدولة، والمس بسلامة الدولة[٢٢].

ثانيًا: حملة اعتقالات قادة المقاومة وجيش التحرير فبراير/ شباط ١٩٦٠

انطلقت حملة اعتقالات واسعة ما بين ١٤ و٢٦ فبراير/ شباط ١٩٦٠ في مختلف مناطق المغرب طالت كبار المقاومين وعناصر جيش التحرير ومسؤولين في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالدار البيضاء، وبلغ عدد المعتقلين ٢١٨ شخصًا[٢٣]. وتزامنت هذه الاعتقالات مع زيارة محمد الخامس وعبد الله إبراهيم، رئيس الحكومة، إلى بعض بلدان المشرق العربي.

قدمت جريدة الرأي العام أسماء كبار المقاومين المعتقلين وهم: محمد صفي الدين، وعبد الله الصنهاجي، ومحمد منصور، والتهامي نعمان، ومحمد بنسعيد، ومحمد الذهبي، وبوشعيب الدكالي، ومحمد السكوري، والهاشمي المتوكل، والجيلالي حيدر، والرداد البوعزاوي، وعبد الرحمان الزيات، ومبارك الوردي، وعمر بنسعيد، ودحماد المسفيوي، ومولاي علي البقال[٢٤].

وجاء في جريدة ليفار[٢٥] أن عضوًا هامًا من أعضاء المقاومة تقدم إلى الدرك الملكي، وكشف عن مؤامرة أعدت بإحكام لاغتيال ولي العهد، وأنه أخبر بمكان وزمان تنفيذ هذه المؤامرة.[٢٦] ونشرت أسبوعية الأيام تفاصيل هذه المؤامرة، وملخصها أنه تم القبض على محمد بن عزوز، والرداد البوعزاوي، وبوشعيب الناصري، وعناصر أخرى، والعثور على كمية وافرة من الأسلحة عبارة عن رشاشات ومسدسات وقنابل بمنزل محمد السكوري في تطوان ومنزل محمد الذهبي بالدار البيضاء. وقد اعترف المقبوض عليهم بأن عبد السلام الجبلي، والحسين الصغير، وأحمد العربي الفكيكي هم المسؤولون عن مجموع الخلايا بالمغرب، وأن ابن حمو الفواخري وتشكيلته هي التي كانت مكلفة باغتيال ولي العهد[٢٧]، وأن محمد البصري هو من أعطى أوامره من السجن إلى الرداد البوعزاوي بواسطة أحد

المحامين لتنفيذ بعض فصول المؤامرة التي كانت تستهدف أيضا محمد الغزاوي، المدير العام للأمن الوطني، وعلال الفاسي، وقادة حزب الاستقلال[٢٨].

وبعد التحقيق مع المقاومين المعتقلين، وجهت إليهم أربع تهم هي: المس بسلامة الدولة، مؤامرة اغتيال ولي العهد، التملك غير الشرعي للأسلحة، وتأسيس عصابة إجرامية[٢٩]. ونفس التهم وجهت للفقيه البصري وهو داخل السجن[٣٠].

ويوم ٢٤ مارس/ آذار ١٩٦٠ صرح محمد الغزاوي في حال عودة المهدي بن بركة إلى المغرب، سيتم اعتقاله وتقديمه أمام المحكمة بسبب ضلوعه في المؤامرة. وكان المهدي قد غادر الوطن يوم ٢١ يناير/كانون الثاني ١٩٦٠ للمشاركة في المؤتمر الثاني الشعوب الإفريقية المنعقد في تونس[٣١].

وتفيد شهادات بعض المقاومين المعتقلين أنهم تعرضوا لتعذيب شديد في الدائرة الأمنية السابعة (الساتيام) بالدار البيضاء، ومنهم محمد بن سعيد آيت إيدر الذي كتب في مذكراته: «استخدموا في استنطاقي كل وسائل التعذيب؛ كانوا يغطسون رأسي في الماء الملوث بأنواع القاذورات إلى أن يغمى علي. وكانوا يسلطون على جسدي العصا والكهرباء لأكثر من ١٥ يومًا»[٣٢]. كما ذكر محمد بوراس أن رجال الشرطة بالدائرة الأمنية نفسها قاموا بجر الهاشمي المتوكل من رجليه ونزلوا به عبر الدرج مما جعل رأسه يرتطم بالأرض وتسبب له في خلل عانى منه لمدة بعد إطلاق سراحه[٣٣].

ثالثًا: ردود الفعل على اعتقال رجال المقاومة وجيش التحرير

أثار اعتقال رجال المقاومة وجيش التحرير عدة ردود فعل أبرزها:

- مغادرة بعض قادة المقاومة وجيش التحرير المغرب خوفا من الاعتقال مثل مولاي عبد السلام الجبلي نحو إسبانيا، واختباء آخرين داخل المغرب مثل محمد الفقيه الفيكيكي بوراس، ومحمد بن حمو الفواخري، وإبراهيم التزنيتي.

- استقالة محمد بلعربي العلوي من مجلس التاج[٣٤] يوم ٢٩ فبراير/شباط ١٩٦٠ الذي ندد بـ «المؤامرة المدبرة» ضد المقاومين، ودعا إلى تصفية الاستعمار[٣٥]. وقال للملك محمد الخامس «عيب عليك يا سيدي أن تعتقل أولئك الذين أرجعوك من المنفى، وأعادوك إلى عرشك، فما جزاء الإحسان إلا الإحسان؟»[٣٦].

- قتل القائد البشير بن التهامي محمد أقبلي، عميد الشرطة ببني ملال، بعد توصله بمعلومات تفيد أن هذا الأخير تلقى تعليمات من الإدارة العامة للأمن الوطني بمباشرة الاعتقالات في صفوف خمسة وعشرين من قادة المقاومة وجيش التحرير في بني ملال على رأسهم القائد البشير وقواد آخرين. بعد ذلك التحق القائد البشير بن التهامي لحمر رفقة القائد محمد بن حمو الكاميلي، والقائد عباس الشافعي، والقائد المرابط مع عشرات الأعوان المسلحين بجبال واويزغت بإقليم أزيلال ١٧ مارس/ آذار ١٩٦٠[٣٧].

وانتهى تمرد القائد البشير في ١٥ أبريل/ نيسان ١٩٦٠ بعد وساطة من أحد معارفه الذي كان على صلة برجال المقاومة وعلاقة جيدة بالقصر؛ حيث نجح في إنزال البشير ومن معه بعد أن حصل لهم على عفو من محمد الخامس بخصوص صعودهم إلى الجبل بينما حوكم البشير بتهمة قتل محمد أقبلي[٣٨].

لم يقدم القائد البشير والقائد بن حمو الكاملي للمحاكمة إلا نونبر/ تشرين الثاني سنة ١٩٦٦؛ حيث صدر في حق الأول السجن بالمؤبد، والإعدام للثاني[٣٩].

- لجوء مقاومين آخرين بعضهم كان يعمل في أجهزة الدولة إلى جبال جنوب وشرق مراكش من بينهم: مولاي الشافعي (ضابط في القوات المساعدة في مراكش)، والحسين البزيوي (قائد أمزميز)، ولحسن الروداني، وبركاتو السباعي إلى أن قتلتهم فرقة من القوات المسلحة الملكية في نواحي إمنتانوت يوم ٢٢ مارس/آذار ١٩٦٠[٤٠].

- إضراب الاتحاد المغربي للشغل يوم ٢٥ مارس/آذار ١٩٦٠ في الرباط والدار البيضاء تأييدا لحكومة عبد الله إبراهيم واحتجاجا على الترخيص بتأسيس نقابة الاتحاد العام للشغالين التابعة لحزب الاستقلال[٤١]. وقد اعتبرت وثيقة من الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي أن إضراب الاتحاد المغربي للشغل كان إضرابًا سياسيًا موجهًا ضد مدير الأمن الوطني محمد الغزاوي وولي العهد مولاي الحسن[٤٢].

- قيام مجموعة مسلحة تابعة لمحمد الفواخري ما بين ٥ أبريل/نيسان و٥ يونيو/حزيران ١٩٦٠ بعدة عمليات اغتيال أدت إلى مقتل ستة عناصر من الشرطة وجرح اثنين[٤٣].

وفي ظل هذه الأزمة وتوتر الأوضاع تمت إقالة حكومة عبد الله إبراهيم ٢٠ ماي/آيار ١٩٦٠.

رابعًا: رهانات وأهداف افتعال السلطات الأمنية مؤامرة اغتيال ولي العهد فبراير ١٩٦٠

تجمع شهادات المقاومين المتهمين في تلك الفترة مثل الفقيه البصري[٤٤]، وعبد الرحمان اليوسفي[٤٥]، والمهدي بن بركة[٤٦]، ومولاي عبد السلام الجبلي[٤٧]، ومحمد بن سعيد آيت إيدر[٤٨]، ومحمد بوراس الفيكيكي[٤٩] وعدد من الفاعلين والكتابات التاريخية[٥٠] أن الغاية من اختلاق مؤامرة اغتيال ولي العهد فبراير/شباط ١٩٦٠ وإلصاقها بالمقاومين كانت تستهدف حل جيش التحرير بالجنوب، وضرب جناح المقاومة في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وإسقاط حكومة عبد الله إبراهيم.

وذكر أحمد بخاري، عضو الكاب ١ (جهاز المخابرات المغربية في تلك الفترة)، أن محمد الغزاوي، المدير العام للأمن الوطني، قام بفبركة مؤامرة اغتيال ولي العهد وتلفيقها لابن حمو الفواخري عن طريق تكليف أحد مقاومي الدار البيضاء بالتوجه إلى مقر القيادة الإقليمية للدرك الملكي بالرباط، والتبليغ عن إعداد جماعة من المقاومين يرأسها ابن حمو الفواخري لقتل مولاي الحسن. وقد قام وزير العدل محمد باحنيني وأخوه أحمد رئيس المحكمة العليا بالرباط بالاستماع إلى المعني بالأمر وتحرير محضر فانطلقت عملية التحقيق والبحث عن الفواخري الذي بلغه الأمر فاختفى عن الأنظار[٥١]. وجاء في تقرير للسفارة الفرنسية بالرباط أن السلطات الأمنية المغربية واجهت صعوبات في تأكيد وجود مؤامرة؛ وأن تعدد الروايات المتناقضة والمتضاربة حال دون إعطائها مصداقية[٥٢]. كما ذكر سعيد بونعيلات، أحد المقاومين المعتقلين، أن شاهد إثبات ضد المتهمين في المؤامرة لم يتعرف على المقاومين لما واجههم أمام قاضي التحقيق[٥٣]. وأضاف محمد بوراس أن الشهود الذين أحضرتهم الشرطة لم يتعرفوا على المقاومين المعتقلين أمام قاضي التحقيق، ولما عرض عليهم هذا الأخير صور المقاومين كانوا يذكرون أسماء أخرى غير تلك الموجودة في الصور[٥٤].

خامسًا: العفو عن المعتقلين في المؤامرة يوم ٣ يونيو/ حزيران ١٩٦٠

أفاد أحمد بخاري أن محمد الخامس لما بلغ إلى علمه موضوع المؤامرة، طلب الاطلاع على ملف القضية كاملا. وأضاف أن الملك توصل بملاحظة مهمة عن طريق رجال المخابرات الفرنسية بخصوص هوية الشخص الذي قدم الإفادة أنه لم يدل ببطاقة تعريفه الوطنية، وهو ما جعل الملك يشك في الأمر. فاستدعى وزير العدل وأخاه وسألهما عن بطاقة تعريف الرجل، فأجابا بالنفي. وسأل عن مكان إقامته، ولم يستطع أحد العثور عليه رغم البحث عنه؛ حيث لم يكن يقطن في العنوان الذي أدلى به. ففطن محمد الخامس إلى أن القضية مفبركة، وأعطى أوامره لإيقاف كل شيء[٥٥].

وحسب شهادة عبد اللطيف جبرو، فإن محمد الخامس استقبل ثلاث مرات محمد باحنيني، وزير العدل، آنذاك، واستفسره حول هذه القضية. جرى الاستقبالان الأولان بحضور مولاي الحسن، فكان الوزير يجيب أن التحقيق ما يزال جاريا. لكن في اللقاء الثالث، لم يكن ولي العهد حاضرًا، وهنا أخبر باحنيني الملك: «لا أحد من المتهمين خطط لاختطاف الأمير، كما كان قاضي التحقيق الفرنسي يصر، بشكل قاطع، على هذه الفرضية. وعلى الفور، أمر محمد الخامس بإخلاء سبيل المتهمين»[٥٦].

أطلق سراح بعض المقاومين بعد الاستنطاق أبريل/ نيسان ١٩٦٠ وهم: محمد منصور، ومحمد بويزة، والرداد البوعزاوي، وإدريس المقدم، والهاشمي المتوكل، ومحمد بن عزوز. وقررت المحكمة عدم المتابعة في حق عبد الرحمان اليوسفي بتاريخ ٣٠ ماي/ أيار من السنة نفسها. وبخصوص محمد الفقيه البصري، قدم عبد الرحمان اليوسفي في مذكراته مقتطفا من حوار دار بين عبد الرحيم بوعبيد، ومولاي الحسن أواخر ماي ١٩٦٠ في غاية الأهمية:

- عبد الرحيم: «سمو الأمير إلى متى يظل الفقيه البصري قابعا في السجن؟ لقد تجاوز اعتقاله أزيد من ستة أشهر، إذا ارتكب أي جرم فليُقدم إلى المحاكمة؛ إذ ليس من العدل أن يظل رهن الاعتقال بدون أية متابعة».

- ولي العهد مولاي الحسن: «سي عبد الرحيم إنك على صواب، فهذا الفقيه إما أن يُعدم أو يُطلق سراحه»[٥٧].

ويوم ٣ يونيو/ حزيران ١٩٦٠ أصدر محمد الخامس بمناسبة عيد الأضحى عفوا على جل المقاومين الذين اتهموا بتدبير «المؤامرة» دون محاكمة ومنهم محمد البصري الذي لم يصدر في حقه أي حكم في قضية التهم الأربعة المتعلقة بجريدة التحرير[٥٨]. أطلق سراح معظم المقاومين بينما بقي آخرون لم يشملهم العفو؛ إذ صدر في حق أربعة منهم الحكم بالإعدام يوم ١٩ غشت/آب ١٩٦١. وتم تنفيذه يوم ٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٦٢ وهم: مولاي إدريس بن أحمد الدكالي، وأحمد بن محمد تاجا، وعبد الله الزناكي، ومحمد بنحمو الفواخري[٥٩].

خَاتِمَةٌ

خلف اعتقال ومتابعة قادة المقاومة بتهمة التآمر على حياة ولي العهد تداعيات كبيرة على الأوضاع السياسية في المغرب لاحقا؛ حيث انطلاق صراع محموم حول السلطة بين الحسن الثاني والاتحاد الوطني للقوات الشعبية استمر إلى غاية سنة ١٩٧٥ مع مستجدات قضية الصحراء المغربية، وبداية ما عرف بالمسلسل الديمقراطي والإجماع الوطني. لقد شكلت الفترة الممتدة ما بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٦١ منعطفا في قناعات وتوجهات عدد من المقاومين الذين اعتقلوا أو نجوا من الاعتقال؛ حيث اقتنعوا بعدم جدوى العمل السياسي في البلاد، وتبنوا العمل المسلح وسيلة لقلب نظام الحكم بالمغرب بمشاركة ومباركة بعض قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. فالتعذيب الذي تعرضوا له، وحل جيش التحرير بالجنوب، وإسقاط حكومة عبد الله إبراهيم عمق لديهم الشعور بالإحباط والغبن والإقصاء بعد أن ساهموا في إرجاع الملكية إلى المغرب واستقلال البلاد.

وفي هذه الظروف نشأ التنظيم السري أو التنظيم الموازي أو الجناح البلانكي داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ما بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٦١ الذي قاده الفقيه البصري لقلب نظام الحكم وتغيير الأوضاع القائمة بالقوة. كما انخرط أحمد أكوليز المعروف بشيخ العرب وعدد من قادة المقاومة وعناصر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الإعداد للثورة المسلحة انطلاقًا من الجزائر أولاً ثم سوريا وليبيا لاحقًا مما أفضى إلى سلسلة من المواجهات المسلحة والاغتيالات والمحاكمات والاعتقالات أبرزها: مؤامرة ١٦ يوليوز/تموز ١٩٦٣، مصرع شيخ العرب غشت/آب ١٩٦٤، محاكمة مراكش الكبرى ١٩٧١، أحداث ٣ مارس/آذار ١٩٧٣، ومحاكمة القنيطرة يونيو-غشت/ حزيران-آب ١٩٧٣، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان عرفت بسنوات الرصاص أو الجمر، ومآسي عطلت مسيرة التنمية بالبلاد وأضاعت عقودًا من الزمن كان يفترض استثمارها لبناء مغرب أفضل.

الاحالات المرجعية:

(١) **وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب ١٩٥٦-١٩٥٩**، إعداد وتقديم محمد بن سعيد آيت إيدر، منشورات مركز محمد بن سعيد آيت إيدر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠١١، ص ١٦.

(٢) محمد بن حمو الكاملي، **صفحات من تجربة حياة**، مراجعة محمد زاد، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠١٠، ص ٥٣.

(٣) محمد بوراس، **مذكرات الفقيه الفكيكي، سفر في زمن المقاومة والنضال ١٩٤٦-١٩٨٠**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠١٥، ص ٩٤.

(4) **Note à l'attention de Monsieur le Ministre Délégué,** le 6/9/1956, p 2. Ministère des Affaires Etrangères, CADN, Rabat Ambassade. 558/PO1 N° 144.

(5) Maurice Buttin, **Ben Barka, Hassan II, De Gaulle, Ce que je sais d'eux,** Préface de Bachir Ben Barka, 2(ème) édition revue et augmentée, Editions Karthala, Paris, 2015, p 92.

(6) Voir le dossier **558/PO1 N° 52**, Ministère des Affaires Etrangères, CADN, Rabat Ambassade.

(٧) محمد البصري، "تجربة الحركة الوطنية مع القصر"، **الاختيار الثوري**، الجزء ١، العدد ٥٣، ١٩٨١، ص ٥١-٥٩.

محمد بن سعيد آيت إيدر، **هكذا تكلم بنسعيد...**، ج ١، إعداد عبد الرحمان زكري، منشورات مركز محمد بن سعيد آيت إيدر، الدار البيضاء، أوميكا غرافيك، ٢٠١٨، ص ١١٩-١٣١.

(٨) **وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب**، ص ١٨-٢١.

(9) Douglas. E. Ashford, "Politics and Violence in Morocco", **The Middle East Journal**, Volume XIII, 1959, p 21.

(١٠) بوراس، **مذكرات الفقيه الفكيكي**، ص ١٠٣-١٠٤.

(11) **Les évènements de Bou Arfa**, p 2-3, Lettre de L'Ambassadeur de France au Maroc à Son Excellence Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères, Direction Générale des Affaires Marocaines et Tunisiennes, Sous – Direction du Maroc, Paris, n° 2849, Le 8/9/1958. Ministère des Affaires Etrangères, CADN, Rabat Ambassade, 558/PO1 N° 144.

(12) **Un communiqué du cabinet royal à propos de l'Affaire de Bou Arfa**, Echo 31/8/1958. Ministère des Affaires Etrangères, CADN, Rabat Ambassade, 558/PO1 N° 144.

(١٣) مذكرة سلمتها قيادة جيش التحرير بالجنوب إلى محمد الخامس دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، **ضمن وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب**، ص ٥٢-٥٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧٧-٧٨.

(١٥) نفسه، ص ٧٩-٨٠.

(١٦) محمد بن سعيد آيت إيدر، **صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب**، تقديم عبد الله إبراهيم، المنشورات المواطنة، الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص ٧٧.

عبد الله كيكر، **تجاوزات جيش التحرير بالجنوب في سوس من خلال الشهادات والروايات ١٩٥٦-١٩٦٠**، الطبعة ٢، كلمات للنشر، سلا، ٢٠١١، ص٢٢-٢٥.

(١٧) عبد العزيز الطاهري، الشاهد في المغرب صراع أم تكامل؟ **أسطور للدراسات التاريخية**، العدد ٦، ٢٠١٧، ص، ١٠٧.

(18) Ignace Dalle, **Les trois rois : la monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours**, Fayard, Paris, 2004, p 164.

(١٩) وزير الدفاع ووزير الداخلية يقيمان دعوى ضد التحرير، **التحرير**، العدد ١٦٢، ١١ شتنبر/أيلول ١٩٥٩، ص ١.

(٢٠) عصام، صباح النور، **التحرير**، العدد ١٨٢، ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩، ص ١-٢.

(٢١) الموساوي العجلاوي، **من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي ١٩٥٩-١٩٨٣**، مطبعة اليديني، الرباط، ٢٠٠٢، ص ٥٤.

(٢٢) قضية جريدة التحرير ومتابعة مديرها ورئيس تحريرها، **الرأي العام**، العدد ٧٤٦، ١٨ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، ص ١.

(23) Note Les responsabilités de l'ALM et du mouvement de la Résistance et du Libération dans l'affaire du « Complot ». Quatre mois de crise au Maroc (décembre 1959- avril 1960), 2/5/1960, p 4-5. Ministère des Affaires Etrangères, CADN, Rabat Ambassade, 558/PO1 N° 52, 1958-1961.

(٢٤) **الرأي العام**، العدد ٨١٦، ٢٦ فبراير/شباط ١٩٦٠، ص ١.

(٢٥) صدر أول عدد من جريدة ليفار أكتوبر ١٩٥٨ تحت إدارة أحمد رضا اكديرة، صديق مولاي الحسن ومدير ديوانه. وخصصت أعمدتها لانتقاد خيارات حكومة عبد الله إبراهيم والهجوم عليها بهدف إسقاطها. وكان آخر عددها يوم ٢١ ماي/أيار ١٩٦٠ الذي حمل خبر إقالة حكومة إبراهيم. انظر عثمان أشقرا، **الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقدمية ١٩٥٩-١٩٩٩**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص ٤٢.

(26) Le complot, **Les Phares,** 20 février 1960, p 3.

(٢٧) من الذي كان يحاول اغتيال ولي العهد، **الأيام**، العدد ٣٩، ٢٩ فبراير/ شباط ١٩٦٠، ص ٤.

(٢٨) آخر التفاصيل عن المؤامرة الإجرامية الكبرى، **الأيام**، العدد ٣٨، ٢٢ فبراير/شباط ١٩٦٠، ص ٢.

(٢٩) محمد عابد الجابري، **من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي المطلق، قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد ١٦ يوليوز ١٩٦٣**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص ٩٢.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(31) Maurice Buttin, **Ben Barka, Hassan II, De Gaulle**, op cit, p 111-112.

(٣٢) آيت إيدر، **هكذا تكلم بنسعيد...**، ص ١٩١.

(٣٣) بوراس، **مذكرات الفقيه الفكيكي**، ص ١٠٩.

(٣٤) مجلس شكل في المرحلة الانتقالية التي سبقت عودة محمد الخامس من المنفى إلى المغرب نونبر ١٩٥٥ بعد عزل محمد بن عرفة أكتوبر ١٩٥٥ حيث كان العرش شاغرا.

(٣٥) العلامة شيخ الإسلام ابن العربي العلوي يقول: إن المؤامرة ضد المقاومين ليست إلا مكيدة استعمارية للإيقاء برجال المغرب الذين ينتظر منهم تحقيق الجلاء، **الرأي العام**، العدد ٨٨٩، ١٠ مارس/آذار ١٩٦٠، ص ١-٢.

(٣٦) محمد لومة، **مكافح مغاربي... يتذكر**، (أبرز المحطات النضالية للمجاهد المغاربي سعيد بونعيلات ونضاله المبكر لتحضير اندلاع الثورة الجزائرية)، المطبعة السريعة، القنيطرة، ٢٠١٣، ص ١٠١.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠٣-١٠٤.

(٣٨) الجابري، **من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي**، ص ٩٥.

(٣٩) جون واتر بوري، **أمير المؤمنين والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، مطبعة فضالة، المحمدية، ٢٠٠٤، ص ٢٩٠.

(٤٠) **السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب**، إعداد مجموعة من الباحثين والمساعدين تحت إشراف فريق العمل المكلف بالدراسات والأبحاث بهيئة الإنصاف والمصالحة، منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩، ص ٦٣-٦٤.

(٤١) الجابري، **من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي**، ص ٩٦-٩٧.

(42) Note: Les responsabilités de l'ALM et du mouvement de la Résistance et du Libération dans l'affaire du «Complot», op cit, p 9.

(٤٣) لومة، **مكافح مغاربي**، ص ١٠٥-١٠٦.

(٤٤) محمد البصري، "تجربة الحركة الوطنية مع القصر"، **الاختيار الثوري**، الجزء ٢، العدد ٥٤ ١٩٨١، ص ٨٨.

(٤٥) عبد الرحمان اليوسفي، **أحاديث فيما جرى، شذرات من سيرتي كما رويتها لبودرقة**، إعداد مبارك بودرقة، الجزء١، دار النشر المغربية الدار البيضاء، ٢٠١٥، ص ٨٣.

(٤٦) عبد الرزاق السنوسي معنى، **نصف قرن من مصارعة النمرة (مواجهة ساخنة بين السلطة والصحافة الاتحادية)**، مطبعة لموريا، الدار البيضاء، ٢٠٠٨، ص ٧٧.

(٤٧) عبد السلام الجبلي، **أوراق من ساحة المقاومة المغربية**، صياغة عبد العزيز آيت بنصالح، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠١٥، ص ١٨٢-١٨٣.

(٤٨) عبد العزيز كوكاس، في سلسلة استجوابات الصحيفة مع فاعلين سياسيين، محمد بن سعيد لأول مرة يتحدث عن العلاقة مع الملك الراحل، ومؤامرة ١٩٦٠ وخيبات الاستقلال، الصحيفة، العدد ٢٠، ١-٧ يونيو/حزيران ٢٠٠١، ص ١٣.

(٤٩) بوراس، **مذكرات الفقيه الفكيكي**، ص ١٠٩.

(50) Pierre Vermeren, **Histoire du Maroc depuis l'Independence**, 4ème édition, La Découverte, Paris, ٢٠١٦, p 27.

(٥١) أحمد البخاري، ضابط المخابرات السابق، يبوح بأسرار جديدة: هذه تفاصيل حياكة مؤامرة إقحام بن حمو الفواخري في أول تهديد لحياة الحسن الثاني، **الأخبار**، العدد ٥٤٤، ٢١ غشت/آب ٢٠١٤، ص ٢٢.

(52) Note : Les responsabilités de l'ALM et du mouvement de la Résistance et du Libération dans l'affaire du « Complot », op cit, p 11.

(٥٣) إسماعيل بلاوعلي، "سعيد بونعيلات ضحية الإعدامات الثلاث"، حوار مع سعيد بونعيلات، **زمان**، العدد ٣٩، يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، ص ٣٢.

(٥٤) بوراس، **مذكرات الفقيه الفكيكي**، ص ١٠٩.

(٥٥) البخاري، ضابط المخابرات السابق، يبوح بأسرار جديدة، **الأخبار**، العدد ٥٤٤، ٢١ غشت/آب ٢٠١٤، ص ٢٢.

(٥٦) عبد اللطيف جبرو، "الدليمي، بن جلون والآخرون"، **زمان**، العدد ٣٠، أبريل/نيسان ٢٠١٦، ص ٣١.

(٥٧) اليوسفي، **أحاديث فيما جرى**، ج ١، ص ٨٣.

(٥٨) الوفود والبرقيات تتوارد على الكتابة العامة للاتحاد الوطني للتهنئة بإطلاق سراح المقاومين، **الرأي العام**، العدد ٩١٥، ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٠، ص ١.

(٥٩) السنوسي، **نصف قرن من مصارعة النمرة**، ص ٨٤.